

## الاقتصاد الأسري

المنزل من وجهة نظر الإسلام يحظى بتقدير خاص على كافة المستويات، بداية من رباط الزوجية، الذي اعتبره القرآن الكريم "ميثاقا غليظا" وتعامل مع تكريم وتقديم وتعظيم البيت على هذا الأساس، كما جعل الحفاظ عليه من أهم أولويات المسؤولية في الإسلام، حيث يقول النبي ﷺ "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهل بيته ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته" وقوله ﷺ "إن الله عز وجل، سائل كل راع عما استرعاه حفظ ذلك أم ضيع؟ حتى يسأل الرجل عن أهل بيته"، ولم تقتصر هذه المسؤولية كما يزعم البعض على فنون تربية الأبناء، ولكنها مسؤولية عامة تشمل كافة نواحي الحياة.

وما عني هنا، أن نناقش الجانب الاقتصادي في المسؤولية الأسرية، الذي يتحمل جانبا كبيرا من جوانب السعادة الأسرية، حيث ترتبط درجة سعادة الأسرة بالمستوى المادي للأسرة ومدى قدرة الأسرة على ضبطه والتكيف معه، من

غير إسراف ولا تقتير، اعتماداً على المنهج الإنفاقي الذي أسس له القرآن الكريم ” والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ” (الفرقان- ٦٧)، وهو الأمر الذي يجب تعميمه على كل مناحي الحياة، فلا إسراف ولا تبذير لا في المآكل ولا في المشارب ولا في الملابس، ولا في غير ذلك، ولا في الولايم العامة، ولا في الولايم الخاصة، بل بالمقدار المناسب، فإذا صنع طعاماً لجماعة ولكن تخلفوا أو تخلف بعضهم فليس بإسراف لكن يجتهد في صرف الطعام لمن يحتاجه، وفي نقله إلى من يحتاجه، أو في حفظه حتى يؤكل بعد ذلك، ولا يلقي في القمامة والمواطن القذرة .

مع ضرورة الانتباه إلى أن هناك فرقاً شاسعاً بين الكرم وبين الإسراف وهو الأمر الذي تقع في شركه الكثير من الأسر الإسلامية، بعدما اختلطت الأوضاع على كثير منهم، رغم أن الإسلام بريء من كل مظاهر الإنفاق البذخي والإسرافي التي نراها وتنعكس سلباً على ميزانيات الأسر، حتى أن البعض قد يضطر لإدخال نفسه في نفق الديون.

وقد وضع الإسلام من الأسس ما يضمن عدم الوقوع في مشكلات الإنفاق، والتي تبدأ بالإنفاق المعتدل حسب الأولويات والضروريات، بما يضمن تجنب التبذير والمظهرية والتفاخر حتى يتحقق التوازن المطلوب في ميزانية الأسرة ويجنبها الوقوع في مشاكل الاستدانة كما يحقق السكينة والهدوء والاستقرار وراحة النفس والتمتع بالأجواء الصافية وعلى العكس من ذلك فإن

الإسراف والتبذير والبذخ تقود إلى الخلل في الميزانية وتسبب الاستدانة، ومما يزيد الأمر خطورة أن الزوجة أحيانا تقلد الغير في البدع وفي العادات التي يبرأ منها الإسلام، في وقت لا تجد فيه بعض الأسر الأخرى ثمن الحاجات الأساسية للمعيشة.

ومن هنا تأتي مسؤولية الزوجة التي تحدث عنها الحديث الشريف " والمرأة راعية " فمتى التزمت الزوجة بالضوابط الشرعية للإنفاق لانخفاض الاستهلاك وقلت النفقات وتحققت البركات وتجنببت العجز في الميزانية ويعتبر هذا كله من الواجبات الدينية فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وإن لم تلتزم بهذه الضوابط فهي آثمة، كما يجب على ربة البيت أن تقوم بإعداد موازنة البيت، من خلال تقدير الإيرادات المتوقعة الراتب أو الأجر أو الكسب وفي ضوء ذلك ترتب نفقاتها حسب الأولويات الإسلامية الضروريات فالحاجيات ويجب ألا تقتصر إلا لضرورة والضرورة تقدر بقدرها ولا يجوز الإنفاق على الكماليات والترفيات، وذلك من خلال الالتزام بالإسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة يحقق البركة والاستقرار لميزانية الأسرة، وذلك في ظل الترشيح الذي يعد مطلباً ضرورياً لكل الأسر والذي تجب تربية الأبناء على أساسه لأن متطلبات الحياة كثيرة ولا تنتهي فبعض الأسر يغلب عليها البذخ والتبذير ويغيب الترشيح عنها وكأن المال لم يأت إلا لتصرفه كاملاً دون النظر لما قد يحمله المستقبل.

ولكن في الوقت ذاته لا يعني هذا التقتير على الأبناء وحرمانهم من متع الحياة فما بين الحرص والبخل شعرة تكاد أن تشبه الشعرة التي تفصل بين الإنفاق والتبذير وبالتالي، فإن رب الأسرة مطالب بوضع حدود إنفاقية تضمن له عدم انفراط عقد الموازنة من يده، فيجد نفسه غير قادر على ضبط أمور حياته، خاصة أن الظروف المعيشية تتطلب وجود رصيد مادي يمكن الاعتماد عليه وقت الحاجة، بصورة تكفل لصاحبها عدم الاضطرار إلى دوامة الاقتراض التي قد تجره إلى مشكلات مادية لا حدود لها، مهما كان دخل الأسرة كبيرا إلا أنها تحتاج إلى ما يمكن أن نطلق عليه رصيذا احتياطيا يكون بمثابة التأمين الذاتي لما يمكن أن تتعرض له الأسرة من طوارئ، خاصة أن معظم الظروف الطارئة لا تستأذن قبل الدخول، وبالتالي فإن تخصيص جزء من الميزانية لهذا الغرض من شأنه أن يجنب الأسرة مخاطر هذه الطوارئ، هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يمثله رصيد الطوارئ من نواة للدخار، شريطة أن تحرص الأسرة على الإبقاء على مبلغ الطوارئ ثابتا، لأن الخطأ الذي تقع فيه معظم الأسر أنها من غير تخطيط عندما تشعر بأن مبلغ الطوارئ كبير لدرجة تمكنهم من الاستفادة منه أو توظيفه في مشروع ما، فإنها تبادر باستغلاله كاملا دون أن تنتبه إلى أهمية السبب الرئيسي الذي لأجله قامت بتدبير كل هذا المبلغ.

والغريب أن معظم الأسر إما أن تنساق وراء الإنفاق بشكل إسرافي دون أن تضع لنفسها ضوابط ادخارية، في حين تنجر أسرا أخرى إلى ما يمكن أن نسميه الادخار المرضي الذي يتحول مع الوقت إلى نوع من البخل الذي يصعب التخلص منه، وبالتأكيد كلا النموذجين خاطئ من الناحية العملية، التي تحتم على الأسرة انتهاز سياسة إنفاقية وسط بين التقتير والإسراف.

ويعد السطو على رصيد الأزمات نوعا من حماقة الإنفاقية غير المدروسة، خاصة وأن إغراء هذا الرصيد قد يدفع إلى الرغبة في استغلاله أو توظيفه في أي زاوية إنفاقية أخرى، ورغم أن هذا التصرف قد يبدو منطقيا لدى البعض، على اعتبار أن المبلغ المشار إليه رصيد غير مستغل وأن الحكمة والعقل يقتضيان استغلاله بما يعود بالنفع على العائلة، ولكن هذه الرؤية تفتقر إلى بعد النظر، لأنه يفترض أن تحدد الأسرة مبلغا معيناً تقطعه شهريا من مدخولاتها الثابتة بهدف توظيفه للطوارئ والأزمات، كما يفترض أن تحدد السقف المستهدف لهذا الغرض، ولا يعني الوصول إلى هذا المستهدف أن تتوقف الأسرة عن اقتطاع المبلغ الخاص بها وبالتالي فإن ميزانية الطوارئ سوف تزيد على السقف المحدد لها وبالتالي الفائض منها يمكن استغلاله فيما بعد في أي مشروعات أخرى، وتكون الأسرة بذلك قد ضربت عصفورين بحجر واحد، حيث ستكون قد استطاعت تدبير مبالغ الطوارئ وتعودت على سياسة التدبير، وذلك على خلاف ما إذا كانت قد اعتادت على

إنفاق كامل دخلها متعلقة بأن الميزانية لا تسمح بالادخار، أو مقتنعة بثقافة (اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب)، وهو الأمر الذي لا تدرك الأسرة خطورته.

ومن المعروف أن الإنفاق أو الإسراف ليسا أكثر من كونهما تعودا وتمرسا، بمعنى أن الشخص المبذر ليس بالضرورة أن يبقى طوال حياته مبذرا وأن الشخص البخيل ليس بالضرورة أن يبقى طوال حياته بخيلا، وبالتالي فإن الأشخاص الذين لا يملكون القدرة على عمل ميزانية طوارئ، بمساعدة الآخرين يستطيعون اتخاذ الخطوة الأولى إلى ذلك،

كأن تشجع الزوجة زوجها على الإقدام على هذه الخطوة أو العكس، كما يمكن للأسرة أن تبدأ في مشروع رصيد الأزمت أو الطوارئ، من خلال بداية متواضعة، بمعنى أن تبدأ باقتطاع مبالغ صغيرة من الدخل بصورة لا تؤثر فيه وتزيد منها تدريجيا إلى أن تصل إلى المستهدف المأمول.

ولا يعني التوازن في الإنفاق أن يحرم الرجل أهل بيته أو يقتر عليهم بدعوى أنه يرفض الإسراف، فالمعروف أن الإنفاق الأسري هو الحد الذي جعله الله -عز وجل- قائما بين بخل وشح مهلك، وإسراف وتبذير مفسد، حيث يقول تعالى "وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا" (البقرة - ٢٣٣)، ويقول "لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا" (الطلاق - ٧).

وهذا يعني أن الزوج ملزم بالإففاق طواعية بالمعروف، على أن يكون إنفاقه هذا شاملاً الوالدة والولد، فلا يبخل، ولا يقتدر في الإففاق، محتسباً الأجر عند الله عز وجل، وهو الأمر الذي أكدت عليه العديد من الأحاديث النبوية الشريفة، حيث يقول النبي ﷺ فيما رواه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: ”دينار أنفقته في سبيل الله، ودينار أنفقته في رقبة، ودينار تصدقت به على مسكين، ودينار أنفقته على أهلك، أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك“. ويقول ﷺ ”أفضل دينار ينفقه الرجل ديناراً ينفقه على عياله، ودينار ينفقه الرجل على دابته في سبيل الله، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله“.

وقد جعل النبي ﷺ النفقة التي تصدق فيها النية من أبواب تحصيل الأجر الجزيل من الله سبحانه وتعالى، حيث يقول النبي ﷺ ” وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرتَ عليها حتى ما تجعل في في امرأتك“.

وفي مقابل ذلك، فإن الزوجة من وجهة نظر الإسلام عليها أن تعيش في كنف زوجها راضية برزق الله، الذي بحكمته وعظمته لا يكلف عبده إلا قدر وسعه، ويعلم المرأة الصالحة القارة في بيتها ذلك فإنها تأبى أن تكلف زوجها وبعلمها إلا قدر طاقته إنفاقاً، ولعل العسر يكون سبيلاً ومعبراً لليسر ولرزق الله العظيم الذي ينهمر على الأسرة ببركة طاعتها لله عز وجل.

فالزوجة الصالحة هي التي لديها إيمان بأن رزق الله سيأتي، وهي التي تذكر زوجها قبل خروجه إلى العمل بقولها: اتق

الله فينا، ولا تطعمنا من حرام، فإننا نصبر على الجوع ولا نصبر على النار.

ولا يقتصر منظور الإسلام للاقتصاد الأسري على ضبط الإنفاق من قبل الزوج والزوجة فقط، ولكنه يضع في اعتباره وجود أبناء هم دائما في أمس الحاجة إلى من يكسبهم مهارات فكر الإسلام الاقتصادي، لذلك أوصى الإسلام الوالدين أن يضعوا نصب أعينهما تربية الأبناء على القيم الأخلاقية ومراعاة مصالح الآخرين بجانب مراعاتهم لمصالحهم وأيضا مراعاة مصالح الأمة الإسلامية والعالم بأسره.

وقد اهتم الإسلام بالعمل على تنمية الأسرة لشخصية أبنائها التنميمة الاقتصادية من خلال تنميتهم بدنيا بمال حلال وغذاء طيب، وعقليا بمعلومات ومعارف عن الحلال والحرام في الكسب والتعاملات الاقتصادية، ووجدانيا بتكوين اتجاهات نحو حب الحلال وبغض الحرام، ودينيا بمراقبة الله في الكسب والإنفاق، وأخلاقيا على القيم الاقتصادية الإسلامية، واجتماعيا على التكافل الاجتماعي ومساعدة الآخرين إلى غير ذلك من جوانب الشخصية، فضلا عن إرشادهم إلى الاستعانة بعلماء الدين والمصلحين ممن يتوسمون فيهم إرشادهم إلى ما فيه صالحهم، وذلك ضمانا لتعريف الأبناء بالحلال والحرام في الكسب والتعاملات الاقتصادية، وتنميته وجدانيا بتكوين اتجاهات نحو الحلال وحبه ونحو الحرام وبغضه، هذا بالإضافة إلى إرشادهم على مراقبة الله تعالى في الكسب والإنفاق

وعدم الاعتداء على أموال الآخرين وممتلكاتهم.

كما أن الأسرة مطالبة بتعليم الأبناء أصول الإنفاق من خلال المصروف الشخصي الذي يمهدهم لمعالم التصرف في أموالهم مستقبلا، حيث تحرص جميع الأسر على منح أطفالهم المصروف بنسب مختلفة، ولكنهم في الوقت ذاته يغفلون التوجيه الذي يجب أن يكون مصاحبا لهذه المبالغ التي يحصل عليها الصغار، كما أن امتلاك الأطفال لمبالغ مالية حتى وإن كانت رمزية تنمي قدرة الطفل على التصرف واتخاذ القرارات فيما يمتلك من نقود حيث يدرّب نفسه على التصرف واتخاذ القرارات فيما يمتلك من نقود.

ومن خلال تحدثهما عن كيفية إنفاق المصروف يمكن أن يقوم الوالدان بتعديل سلوك الطفل وتشجيعه على التصرف السليم في مصروفه مما يعطيه ثقة في نفسه ومن ناحية أخرى يجب ألا ينتقد الآباء أطفالهم وأن يتهموهم بالإسراف والتبذير أو عدم إنفاق مصروفهم بطريقة سليمة حتى لا يفسدا فرحتهم به ويهزأ ثقتهم بأنفسهم ولكن عليهم توضيح أسباب المنع ومشاركة أطفالهم في التخطيط للإنفاق بشرط أن يكون القرار الأخير للطفل حتى يحقق رغباته ويشعر أنه تصرف فيما يملك بطريقة سليمة، لذلك يجب أن يكون مصروف الأطفال مصحوبا بتعميق معاني الفرح وإبراز معاني العطاء بين الغني والفقير وأنه فرصة مناسبة لكي يتعلم الأطفال كثيرا من القيم والمعاني الجميلة، هذا بالإضافة إلى تعود الطفل على عدم

إنفاق مصروفه الشخصي فيما يغضب الله، وهو الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في تربيتهم أخلاقيا على القيم الاقتصادية الإسلامية، مثل المحافظة على ممتلكاتهم الخاصة وممتلكات الأسرة والآخرين والمجتمع والترشيد وعدم التبذير والأمانة والبعد عن السرقة، وبالتالي تمكن الاستفادة من هذه المعايير التي تحصل عليها الطفل من خلال ما يمكن أن نطلق عليه التربية الاقتصادية، حيث سيفيد ذلك في تربية الأبناء نفسيا وإراديا على حب العمل وتحمل مسؤولياته، وتربيتهم اجتماعيا على التكافل الاجتماعي ومساعدة المحتاجين.

\*\*\*